«الاعتماد اللبناني» لعب دوراً ريادياً في الصيرفة الإلكترونيّة

طربيه: المصارف تشكل مصدر التمويل الرئيسي للدولة

اكد رئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربية، في حديث لـ«الديار» ان مستوى السيولة في القطاع المصرفي والذي تخطى عتبة الـ ٧٨٪ والتزام المصارف بتطبيق معايير بازل -٣ من شأنهما ان يصدا اية صدمات داخلية او خارجية، كما ان التزام المصارف بمكافحة تبييض الاموال وتطبيق قانون الامتثال الضريبي «Fatca» يساهم في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين المحليين والاجانب.

واعتبر طربيه ان المصارف لا تزال تشكل مصدر التمويل الرئيسي للدولة اللبنانية، بحيث تخطت حصة القطاع المصرفي عتبة الـ ٥٢٪ من اجمالي الدين العام المعنون بالليرة اللبنانية مع نهاية ايلول ٢٠١٣.

واكد طربيه ان بنك الاعتماد اللبناني لعب دورا رياديا في مجال الصيرفة الالكترونية والذي يترجم من خلال حصته السوقية المرتفعة من عمليات بطاقات الائتمان ونقاط البيع التي تقدر بـ ٤٩٪ من حجم السوق.

وهنا نص الحديث:

■ يمر العالم العربي بمرحلة اضطرابات وتحولات كبرى، ما هو انعكاس ذلك على المصارف العربية؟

□ ان متانة القطاعات المصرفية العربية جعلتها تتجاوز الازمات الكبرى التي يمر بها العالم العربي. حتى بالنسبة لسوريا التي تمر بحالة غير مسبوقة من القتال والتدمير، لا يزال القطاع المصرفي السوري صامدا، وهنا اشير الى ان سوريا تضم اكبر عدد من المصارف اللبنانية المنشأ والادارة، مما يعطي املا كبيرا بأن تتجاوز مصارفنا آثار الاضطرابات، بل ان التحديات الحاصلة تفتح امامها الفرص لصياغة ادوار جديدة فور انتهاء الأحداث والوصول الى تسويات سياسية عادلة، مما سيخلق فرصا استثمارية هائلة توفرها مشاريع اعادة الاعمار المرتقبة والتي يمكن ان تلعب فيها رؤوس الاموال العربية الدور الابرز من خلال تحقيق التعاون والتكامل المصرفي العربي عن طريق الآليات المعروفة لعقد الشراكات الاستراتيجية بين المصارف.

■ كيف تنظر المصارف العربية الى القطاع المصرفي اللبناني، وكيف يمكن لهذا القطاع ان يواجه التحديات المتسارعة؟

□ لم يتأثر تعاطي المصارف العربية مع لبنان نتيجة الاوضاع السياسية المتأزمة في المنطقة، اذ لا انعكاس اطلاقاً على الصعيد المصرفي لبعض التوترات الحاصلة في العلاقات السياسية بين لبنان وبعض الدول العربية، والتي نأمل زوالها لتعود الأجواء العربية صافية لما فيه مصلحة التعاون الاقتصادي العربي الذي يبقى الاساس في تعزيز اقتصادات المنطقة التي لا عودة الى اي استقرار سياسي بدونها.

اما بالنسبة للازمة السورية، فلم يبق لبنان بمنأى عنها اذ انعكست سلباً على معظم القطاعات الاقتصادية وعلى الاستقرار الامني والسياسي في البلاد. في هذا الاطار، واجه القطاع المصرفي تحدّيات صعبة في السنتين المنصرمتين، ترجمت من

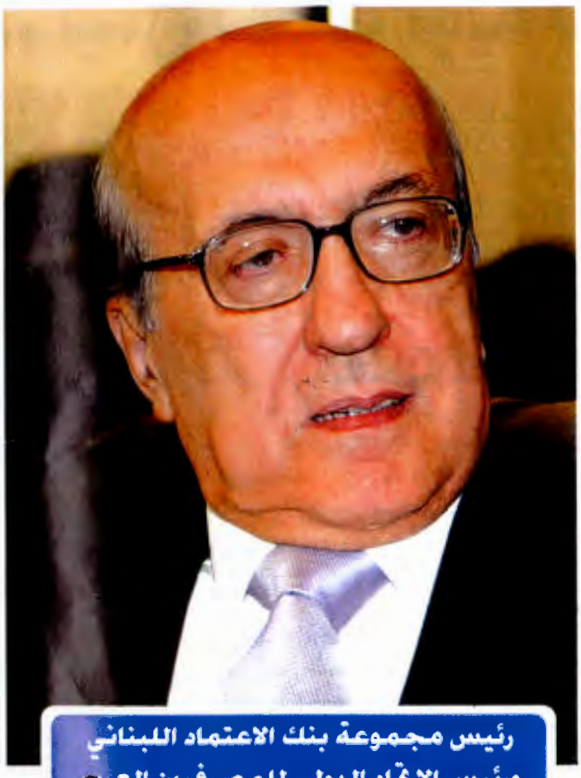

رئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربية

خلال تباطؤ وتيرة النمو في ظل مخاوف المستثمرين المحليين والاجانب. وبهدف مواجهة وتيرة التحدّيات المتسارعة، يستمر مصرف لبنان في دوره الرقابي الفعّال، اضافة الى هندسته لمنتجات وخدمات تحفيزية جديدة تهدف الى تشجيع المصارف اللبنانية على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وبذلك تسريع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين. ان مستوى السيولة المرتفع في القطاع المصرفي والذي يتخطّى عتبة الـ ٧٨٪ والتزام المصارف بتطبيق معايير بازل ٣ (Basel III) من شأنها ان تصد اية صدمات داخلية او خارجية. كما ان التزام المصارف اللبنانية بمكافحة تبييض الاموال وبتطبيق قانون الامتثال الضريبي «FATCA»، توازيا مع تطبيقها لمعايير الادارة الرشيدة وادارة المخاطر بطريقة فعّالة تساهم في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين المحليّين والأجانب.

■ لم يعد القطاع المصرفي اللبناني مجرد ودائع وايداعات وفوائد بل تخطى ذلك الى نظرة شاملة واهتمامات متكاملة تتناول مختلف القطاعات الاقتصادية. ما هي العوامل المساعدة لهذه النظرة الشمولية؟

□ في ظل البيئة التنافسية السائدة في القطاع المصرفي اللبناني وتقلص هوامش الفائدة، اصبح للمصارف اللبنانية حفز

«الاعتماد اللبناني» لعب دوراً ريادياً في الصيرفة ...(تتمة)

٦

جديد لتنويع سلة المنتجات والخدمات التي تقدمها لعملائها، وذلك للمحافظة على حصتها ومكانتها في السوق، وقد حث ذلك المصارف اللبنانية على توسيع رقعة اهتمامها نحو آفاق أبعد من الودائع والتسليفات، لتتناول دعم القطاعات الإنتاجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعتبر محركا اساسياً للعجلة الاقتصادية ولنمو الناتج المحلي الاجمالي في لبنان، لاسيما في ظل الركود السائد حالياً في البلاد. كما اصبحت باقة المنتجات التي تقدمها المصارف اللبنانية تتضمن خدمات التأمين (Bancassurance) وتمويل المشاريع الصغيرة (Microfinance) والإيجار التمويلي ومنتجات الصيرفة الاسلامية وخدمات الصيرفة الاستثمارية والاستشارات المالية وغيرها من الخدمات الخلاقة.

في هذا الاطار، يعتبر القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، بحيث تسعى المصارف اللبنانية دوما الى توفير التمويل اللازم والتحفيزات المشجعة للاستثمارات الجديدة ولشتى القطاعات الانتاجية، وذلك عبر قروض ميسرة ذات فوائد مدعومة وقروض مكفولة بواسطة شركة كفالات وغيرها.

تجدر الاشارة الى ان دعم المصارف اللبنانية لاينحصر بالقطاع الخاص فقط، بل يشمل القطاع العام ايضاً اذ ان المصارف لا تزال تشكل مصدر التمويل الرئيسي للدولة اللبنانية، بحيث تخطت حصة القطاع المصرفي عتبة الـ ٥٢٪ من اجمالي الدين العام المعنون بالليرة اللبنانية مع نهاية شهر ايلول ٢٠١٣.

■ ما هي العوامل المتطورة في تحويل القطاع المصرفي اللبناني الى قطاع يرتكز على التكنولوجيا وما هي ابرز المشاريع الالكترونية التي عمل عليها البنك وباشر بتطبيقها؟

ـ لطالما كانت المصارف اللبنانية سباقة في استقدام واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية او بالنسبة للاجهزة والمعدات والانظمة المصرفية بحيث اصبح الاستثمار في التكنولوجيا يشكل احد اهم ابواب الانفاق لدى هذه المصارف. كما أجادت المصارف المحلية مكننة اعمالها واستخدام احدث التكنولوجيات والتقنيات في الصناعة المصرفية مما جعلها على مستوى واحد مع المؤسسات المصرفية في الدول الاقليمية والدول المتقدمة. وقد كان لمصرف لبنان ووزارة المالية مبادرات اساسية ساهمت في تفعيل التكنولوجيا في القطاع المصرفي اللبناني. بالتفاصيل فقد قام مصرف لبنان بانشاء نظام مقاصة الكتروني سهل الى حد بعيد عمل المصارف بالاضافة الى قيامه بانشاء نظام يسمح للمصارف بالاطلاع على حساباتها الموجودة لديه بالاضافة الى اجراء عملياتها معه بشكل الكتروني. اما بالنسبة لوزارة المالية، فقد قامت من جهتها مؤخراً باصدار قرار رقم ١/٨٨٣ والمؤرخ في ١٢ آب ٢٠١٣ تلزم فيه المصارف اللبنانية تقديم تصاريحها الضريبية (ضرائب الدخل الفصلية المفروضة على الموظفين، ضريبة الاملاك المبنية والضريبة على القيمة المضافة (في حال وجدت) الكترونياً ابتداء من الفصل الاول من العام ٢٠١٤ وذلك تحت طائلة فرض غرمة على المصارف غير الملتزمة.

اما بالنسبة لمصرف الاعتماد اللبناني، فلطالما لعب هذا الاخير دوراً ريادياً في مجال الصيرفة الالكترونية الامر الذي يترجم من خلال حصته السوقية المرتفعة من عمليات بطاقات الإئتمان ونقاط البيع (Merchant P.O.S) والتي تقدر بنحو ٤٩٪ من حجم السوق. كما قام المصرف في العام ٢٠١٢ باعتماد نظام معلوماتي جديد يتماشى مع سعيه الدائم لمواكبة احدث التطورات في هذا المجال. كذلك كان المصرف سباقا في مجال تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية كالخدمات المصرفية عبر الانترنت (Online Banking) والخدمات المصرفية عبر الهاتف (Phone Banking) وخدمات الصراف الآلي (ATM) وخدمة الرسائل الخطية القصيرة (SMS Alert Service) والتي كان آخرها اطلاق تطبيق خاص به (CL e-bank) على الهواتف الذكية. بالاضافة الى ذلك، فقد استحدث كل من مصرف الاعتماد اللبناني وفرنسبنك مؤخرا خدمة تسديد الضرائب من خلال بطاقات الائتمان «فيزا» و«ماستركارد» عبر بوابة الدفع الالكتروني «نت كوميرس» وذلك من خلال بروتوكول تعاون مع وزارة المال. وتتيح هذه الخدمة السباقة للمكلف اللبناني تسديد ضرائبه (كضريبة الاملاك المبنية على سبيل المثال لا الحصر) عبرالموقع الخاص بوزارة المال. وسوف توفر هذه الخدمة راحة اكبر للمستهلكين كما انها ستشكل خطوة اولى واساسية نحو تطبيق مبدأ الحكومة الالكترونية.

■ الرزمة التحفيزية التي قدمها وسيقدمها مصرف لبنان في العام ٢٠١٤ وتتناول الطاقة المتجددة واقتصاد المعرفة وغيره، هل تصب في دعم القطاع وكيف ذلك؟

ـ قام مصرف لبنان في مطلع العام الحالي ومع اشتداد الانعكاسات السلبية للربيع العربي على الاقتصاد اللبناني، بهندسة رزمة تحفيزية بقيمة ١,٤٦ مليار د.أ. تهدف الى تنشيط القطاع العقاري من جهة وتفعيل القطاعات الانتاجية من جهة أخرى. وقد اتت هذه الخطوة على شكل قروض ميسرة وبفوائد منخفضة (حوالى ١٪) للمصارف، الامر الذي خولها تقديم قروض مدعومة وتنافسية لزبائنها بهدف تسريع عجلة النمو الاقتصادي. وقد انعكس هذا التدبير بشكل ايجابي على المصارف بحيث ارتفعت محفظة التسليفات الى القطاع الخاص من ٤٣,٤٥ مليار د.أ. في مطلع العام ٢٠١٣ الى ٤٦,٥٠ مليار د.أ. مع نهاية شهر تشرين الاول مسجلة بذلك نسبة نمو بلغت ٧,٠٢٪ على الرغم من حالة الركود الاقتصادي. وقد قام مصرف لبنان ايضاً باصدار تعميم وسيط رقم ١١٥١٢ مؤرخ في ٢٢ آب ٢٠١٣ يتمحور حول تشجيع المصارف على الاستثمار في رأسمال الشركات الناشئة من خلال مشاركة المخاطر المتعلقة بالاستثمار في هذه الشركات. وقد اعلن مصرف لبنان مؤخر عن عزمه اطلاق رزمة تحفيزية جديدة بقيمة ٨٠٠ مليون د.أ. في مطلع العام ٢٠١٤ تهدف بشكل اساسي الى خلق فرص عمل جديدة للشباب وتشجيع قطاع الطاقة المتجددة واقتصاد المعرفة، الامر الذي من شانه ان يساهم في تنشيط حركة التسليف في القطاع المصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي، بالاضافة الى ذلك، فان هذه الخطة سوف تشكل فرصة للمصارف لتنويع انشطتها وتخفيض تعرّضها الى القطاعات التقليدية التي تعاني من تداعيات الربيع العربي كقطاع السياحة والعقارات على سبيل المثال لا الحصر.

■ كيف تقارن القطاع المصرفي اللبناني بالنسبة للقطاعات المصرفية العربية؟

ـ ان القطاعات المصرفية العربية تختلف ظروفها واوضاعها من بلد الى آخر، وان المقارنة للمصارف اللبنانية لاتصح الامع القطاعات المصرفية العربية المزدهرة وخاصة في بلدان الخليج العربي. على هذا الصعيد، الفارق هو ان المصارف العربية تعمل ضمن بيئة مناسبة اقتصادياً وسياسياً وتحقق نجاحات كثيرة نتيجة وفرة السيولة واهمية فرص التوظيف المجزية. اما المصارف اللبنانية فتحقق انجازات جيدة على الرغم من انها تعمل ضمن ظروف سياسية واقتصادية غير مناسبة نتيجة التحديات التي يواجهها لبنان بفعل وجوده على خط التماس مع معظم الازمات العربية. كذلك يمكن القول ان المصارف اللبنانية ذات تجربة غنية بالصمود والازدهار والنجاح على الرغم من البيئة المحيطة بها، وهذا ما يسجل لها ويقوّي الثقة بها.